

## العازمي: الوقت غير مناسب لتطبيق قانون الإحالة إلى التقاعد

والمنافسة للمبادئ الدستورية والقانونية وهي صور كريمة من صور اكراه الموظفين على ترك اعمالهم ووظائفهم.

للقانون. وأشار العازمي الى انه مما يؤسف له انه على الرغم من ضعف المبررات والأسانيد القانونية التي تستند لها الدولة في الإحالة للتقاعد، فإن ذلك الإجراء يشكل في حد ذاته ضرراً بالغاً على العمالة الوطنية لأن ذلك يشكل اعداما لجيل أفنى عمره في خدمة الوطن وشارك في عملية البناء والتعمير.

وأشار العازمي الى أن المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية قد أكدت على ضرورة استمرارية الموظفين العموميين لأكثر فترة ممكنة في الخدمة، ثم نجد أن السياسة العامة للدولة تتناقض مع ذلك وتحمل الميزانية العامة للدولة أعباء إضافية.

وأكد العازمي أن هذه السياسة ستكون لها عواقب وخيمة وتداعيات خطيرة على الكفاءات الوطنية أصحاب الخبرات الطويلة لأن الإحالة للتقاعد بمنزلة الإعدام للموظفين. وبين أن المنظمات النقابية والعمالية تؤكد عزمها واصرارها على مقاومة هذه السياسات غير المشروعة

أكد رئيس اتحاد نقابات العاملين بالقطاع الحكومي بدر العازمي أن مجلس الوزراء أقر مؤخراً تفعيل التوجه الخاص بإحالة من أمضى في الخدمة أكثر من ثلاثين عاماً إلى التقاعد وأن هذا القرار يأتي في ظروف غير مناسبة على الإطلاق ومتناقضا مع التوجه العام بالدولة الذي يقضي بالاستعانة بأبناء الوطن والحد من العمالة الوافدة من أجل تعديل التركيبة السكانية والاعتماد على الذات في عمليات البناء والنهضة.

وأوضح العازمي في تصريح أن مجلس الوزراء استند في هذه السياسة إلى المادة 76 من نظام الخدمة المدنية، ونص المادة جعل الإحالة إلى التقاعد امراً جوازياً وليس ملزماً بالنسبة للجهات الحكومية، ومفاد ذلك أن هذا الإجراء هو مجرد اجراء استثنائي قد تلجأ اليه الإدارة في حالة الضرورة القصوى، ومن ثم فإنه لا ينبغي التوسع في استعماله لأن في ذلك تعدياً على حق المواطن في ممارسة عمله والوظيفة التي يعمل بها طالما انه يؤديها وفقاً



بدر العازمي

## الدوسري: نقابة «العاملين بالشؤون» حريصة على حقوق الموظفين

تقف في وجه مطالب العمال المستحقة. هذا وأكدت اللجنة المنظمة للاعتصام في قطاع الرعاية الاجتماعية أن الوفد الذي يزور النقابة لتقديم المذكرة اليوم سيؤكد للنقابة ان الاعتصام هو الخطوة الأولى في سلم التحركات وتليه عدة خطوات وأننا مضمونون على الاستمرار في التحرك حتى إحقاق الحق لأن زمن الوعود انتهى ولن نقبل إلا بالإجراءات العملية لانصاف العاملين في هذا القطاع الإنساني.

● بشري شعبان



يحيى الدوسري

## «تنمية المجتمع» تنظم ندوة عن أثر التكنولوجيا في الحياة الاجتماعية



المحذون في الندوة

سلبيات وإيجابيات على حياة الأفراد والأسر ويتمحور دور الأهل في التوجيه والمراقبة لتكون الآثار الإيجابية أكثر من السلبية. كم شددوا على أهمية تحديد وقت للأطفال لاستخدام هذه الوسائل وعدم استغلال كل الأوقات مع هذه الألعاب.

● بشري شعبان

## التويجري: تشكيل لجنة للمرأة العاملة لدورها في كافة قطاعات الدولة

وأشار التويجري على جانب اجتماع الاتحاد الى ان لجنة المرأة العاملة اجتمعت لتقديم جميع المقترحات والآلية الخاصة بعمل اللجنة وتفعيلها على جميع قطاعات وهيئات ومؤسسات الدولة وكيفية الاتصال مع بقية الأخوات والزميلات من خلال العمل النقابي للدفاع عن حقوق ومطالب الطبقة العاملة.

وأكد ان الاتحاد بكافة منظماته النقابية ولجانه مستمر لتحقيق أهدافه التي انشئ من اجلها وهي الدفاع عن حقوق ومصالح الطبقة العاملة التي كفلها لهم الدستور والقانون المحلي والدولي ولن نألو جهداً في الدفاع عن قضايانا بكل الطرق والوسائل التي كفلها القانون والاتفاقيات الدولية.

نظمت ادارة تنمية المجتمع في وزارة الشؤون ندوة حول أثر التكنولوجيا في الحياة الاجتماعية بحضور مديرة الإدارة شخة العداوي وتحدث فيها كل من د. منصور الشطي ود. محمد الهليلي وطبيرة الهيد، وقد ركز المتحدثون فيها على أهمية مراقبة الأهل لأولادهم في تعاملهم مع وسائل التكنولوجيا المختلفة، مشددين على ان هذه الوسائل لها

مطلباً مقدسي الاقتراح بضرورة إعادة النظر في الاقتراح وان يكون التوجه نحو إصلاح بيئة العمل في القطاع الخاص وذلك لتحقيق رغبة صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد، حفظه الله، بتحويل الكويت إلى مركز مالي واقتصادي. وطالب أيضاً الأخوة النواب أعضاء اللجنة المالية في مجلس الأمة، في حال تمت دراسة هذا المقترح بضرورة الالتفات إلى العمالة الوطنية في القطاع الخاص وأن يشملهم هذا التعديل، وأن يقر هذا التعديل على قانون الخدمة المدنية لموظفي القطاع الحكومي دون تعديل في نفس الوقت للمادة (51) من قانون العمل في القطاع الأهلي لعام 2010/6 لضمان العدالة.



(متين غوزال)

عدد كبير من العمال المضربين

## في اليوم الثالث على التوالي لإضراب العاملين الشمري: إرادة «خدمات القطاع النفطي» ستنتصر والإضراب مستمر حتى تنفيذ مطالبنا



عبدالعزیز الشرفان يتحدث للعمال



سعد الخنين متحدثا

اليوم الثالث على التوالي ينفذ عمال وموظفو شركات خدمات القطاع النفطي اضرابهم الحاشد عن العمل، وقد طالب العمال المضربون رئيس مجلس ادارة الشركة الجديد مفرح الشمري بحمل مسؤولياته والتدخل السريع لانقاذ الأوضاع التي آلت اليها الشركة من الفساد والاستبداد وتكثيف معال «الشلمية» التي سيطرت على الشركة خلال السنوات الماضية وادت الى ما وصلت اليه الامور اليوم من اضراب شامل في جميع الشركات النفطية.

واكد نائب رئيس نقابة العاملين بشركة خدمات القطاع النفطي عبدالله الشمري ان ارادة العمال ستنتصر بهذا الحضور الحاشد والتكاتف بين ابناء الشركة الذين تحملوا الكثير من الفساد والاستبداد داخل الشركة مما اضاع حقوقهم واوصلهم الى الاضراب، مضيفاً ان اضرابنا قائم ومبدؤه ان ارادة العمال ستنتصر ونجاحه جاء من وعي العمال الذين ابوا الا ان يطبق القانون واستعادة الحقوق المسلوبة.

ولفت الى ان بيان ادارة الشركة «الشيخ» وغير المذيل باي صفة مسؤولة هو اكبر دليل على ان اضرابنا قانوني ونجاح 100٪.

وقال الشمري ان يدنا مفتوحة لمن يحقق مصالح العمال وينتهج سياسة جديدة تقوم على الحوار والاستماع لمطالب العمال العادلة وتنفيذها، مؤكدا ان الاضراب سيظل قائماً حتى تحقيق جميع مطالب العمال مشيداً بهذا الموقف التاريخي لعمال شركة الخدمات النفطية الذين تحملوا الكثير من الظلم لكنهم اعلنوه صريحة انه «لا ظلم ولا فساد في الشركة بعد اليوم، وسنظل في اضرابنا حتى تحقيق جميع مطالبنا».

## الصواع : على الشركة الإفلاق عن سياسة تجاهل مطالب العمال

واضاف الصواع ان النقابة هي الممثل الشرعي للعمال، وهي ذات شخصية اعتبارية تعطىها الحق بتمثيل مصالحهم والدفاع عن حقوقهم والتفاوض باسمهم من اجل تحقيق مطالبهم الحقة، وقد عقدت جمعية عمومية واسعة عشية تنفيذ الاضراب حصلت خلالها على تفهم الكاملة وتوكيلها بالتفاوض مع ادارة الشركة لتحقيق المطالب المطروحة، الا ان الادارة تقابلها بسياسة الابواب المغلقة وعدم السماع للمطالب او الاستجابة لها، وتستعمل اسلوب التهديد والوعيد ودفع الاوضاع الى المزيد من التشنج.

وقال ان الاتحاد العام لعمال الكويت يطالب ادارة شركة خدمات القطاع النفطي بالاقفلاق عن سياسة تجاهل المطالب العمالية، ويدعوها للجلوس الى طاولة الحوار مع نقابة العاملين في الشركة للتفاوض بشأن مطالبهم. ● أسامة أبو السعود

قال السكرتير العام للاتحاد العام للعمال فارس الصواع في تصريح لـ «الانباء» ان الاضراب الذي ينفذه العاملون بشركة خدمات القطاع النفطي محق وقانوني لا تشوبه شائبة، حيث ان الاضراب والاعتصام هو حق مشروع لجميع الفئات العمالية من اجل نيل مطالبهم العادلة، وهذا الحق كفه دستور الكويت، كما كفلته الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية على حد سواء، وهو السلاح الاخير الذي يلجأ اليه العمال لتحقيق مطالبهم في مواجهة التزمزيم والتسويف والمماطلة، وفي مواجهة التهديدات غير المسؤولة ايضاً.

وبالفعل جاء اضراب عمال خدمات القطاع النفطي بعد فشل كل المحاولات التي قامت بها النقابة منذ عدة اسابيع للتوصل الى ايجاد الحلول الملائمة للمطالب العمالية دون جدوى، مما اوصل الامور الى هذا الحد من التصعيد.

الشركة الجديد مفرح الشمري لاعطاء الموظفين حقوقهم وان يفتح ابوابه امام السبي وسنعمل بكل قوة والايسر على النهج السبي لمن سبقه باغلاق الابواب وعدم الاستماع لمطالب العمال العادلة والمستحقة لافتاً الى اهمية الضرب بقوة على يد الفساد المتغلغل في الشركة لتفكيك معال الفساد التي ادت الى الاضراب الشامل والمفتوح للعمال.

من جانبه قال عضو مجلس ادارة النقابة محمد الهاجري «يجب على رئيس الشركة الجديد ان يتحمل مسؤولياته بانصاف العمال وان يبدا عهداً من المصالحة الحقيقية باعطاء العمال حقوقهم والضرر بكل قوة على معال الفساد في الشركة والتي كانت سبباً رئيسياً في اهدار حقوق العمال والموظفين».

## بعد أن تقدمت مجموعة من النواب بالمزيد من المزاي لموظفي الحكومة عاشور: المجلس يميز القطاع الحكومي بدلاً من إصلاح «الخاص»

الحكومي، حيث انه اعطى موظفي القطاع الحكومي المكافأة كاملة وجعل مكافأة العاملين في الخاص لا تتعدى كونها الفرق السذي عادة لا يكون يصلح الموظف بين ما عندما رب العمل للتأمينات وما يستحقه العامل من نهاية الخدمة فهل هذا المقترح سيحقق العدالة والمساواة التي أشار إليها مقترح؟ وبين عاشور ان العمالة الأجنبية في القطاع الخاص تحصل على مميزات من رب العمل تضاهي العمالة الوطنية، حيث ان العمالة الأجنبية تحصل على مكافأة نهاية الخدمة والوطنية لا تحصل بحجة انها تحصل على راتب تقاعدي علماً بان العمالة الأجنبية تعود بتلك المبالغ الضخمة إلى بلادها مما تنتج عنه آثار تضر بالاقتصاد الكويتي عندما تخرج تلك المبالغ إلى خارج البلاد بالإضافة إلى المبالغ التي كانت تحول سابقاً فبالرغم من ذلك نجد العمالة الوطنية لا تحصل على نهاية الخدمة علماً بانها لو حصلت عليها فستصرف على تسوية التزامات الحياة المعيشية للعاملين وسداد قروضهم، لا سيما ان الراتب التقاعدي

ان العمالة الوطنية في «الخاص» لا تتقاضى مكافأة نهاية الخدمة، فعندما ذهب النواب في مطالبتهم انها تاتي تحقيقاً للمساواة والعدالة لا بد ان يعلموا ان واقع الامر في القطاع الخاص ليس كما يدعي النواب، مستنداً إلى ان المادة (51) من قانون العمل في القطاع الأهلي 2010/6 اعتبرت ان منح مكافأة نهاية الخدمة للعاملين في القطاع الخاص يكون مشروطاً بان يتم خصم ما دفعه رب العمل من اشترك للتأمينات بالمناصفة مع العامل وبالتالي باتت العمالة الوطنية في القطاع الخاص لا تتقاضى مكافأة نهاية الخدمة، حيث انه عندما تنتهي خدمة الموظف يتعذر على رب العمل صرف المكافأة للعامل مستنداً لنص المادة (51) من القانون 2010/6 فهل سيتم اعتماد نفس الآلية لموظف القطاع الحكومي علماً بان القطاع الحكومي أيضاً يتحمل بالمناصفة قيمة اشترك الموظف في التامينات؟ فإذا تم اعتماد نفس الآلية فبالتالي سيكون موظف القطاع الحكومي أيضاً محروماً من تلك الميزة وستكون جبراً على ورق وإذا تم صرف المكافأة كاملة فإن هذا سيكون بحد ذاته تمييزاً لموظفي القطاع



منصور عاشور

قال رئيس مجلس إدارة النقابة العامة للنوبك منصور عاشور انه بعد ان تقدم النواب عصام الديوس وكامل العوضي وعسكر العنزي وعبدالله التميمي وناصر الشمري بمقترح لتعديل نص المادة (18) من المرسوم بقانون 1979/15 والخاص بقانون الخدمة المدنية، حيث يهدف التعديل لإضافة فقرة تنص على استحقاق الموظف لمكافأة نهاية الخدمة تمنح له من جهة العمل علماً بان الموظف المعني بقانون الخدمة المدنية هو موظف الجهات وهيئات الحكومية فقط، حيث برر النواب تلك المطالبة بأنها مستحقة وتأتي من باب المساواة التي نص عليها الدستور عندما أشار المقترح بان العمالة الوطنية في القطاع الخاص تتقاضى تلك المكافأة وفقاً لقانون العمل في القطاع الأهلي رقم 2010/6.

وبعد ان تم تقديم المقترح فانا أعلن تحفظي واستغرابي من توجه النواب المطالبين باقتراح كهذا، من المثالب والمغالطات التي تشوب القانون من عدة نواح، لا سيما الآثار السلبية التي سيتسبب بها تعديل كهذا، أبرزها: